شركة
شبكة المحامين العرب
المحدودة
MOHAMOON.COM
التقنية الرقمية في خدمة العدالة

نشرة إخبارية لأنشطة

شَبكة المُحَامين العَرب

العدد الثالث

التقنية الرقمية في خدمة العدالة

شبكة المحامين العرب هي شركة ذات مسؤولية محدودة بدأت كفكرة في الرياض في العام 1999 م وذلك بهدف الاستثمار في التقنية الرقمية والإنترنت عن طريق تحويل النصوص من مستندات ورقية إلى نصوص إلكترونية.

تواصل معنا

جودة.. التزام.. تميز

رسالتنا

توفير المعلومات القانونية وتسهيل الوصول إليها لمن يحتاجها في كل مجتمعاتنا العربية وذلك بالاستفادة من إمكانيات التقنية الرقمية.

رؤيتنا

أن تكون شبكة المحامين العرب من المراجع الإلكترونية الأوسع انتشارًا والأكثر موثوقية في العالم العربي.

محتويات العدد

- كلمة العدد بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري 3
- "تحضير الأسانيد" ملفات قانونية متميزة 6
- "هكذا وردت في الأصل" الأمانة في نشر التشريعات 11
- خدمات العملاء 13
- في رحاب المعاهدات الدولية بقلم الأستاذة/ سمر نجم الدين 15
- الفقه القانوني كما تصوغه المحاكم العليا بقلم الأستاذ/ أحمد أمين 17
- علمتني المحاماة بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري 19

كلمة العدد بقلم الأستاذ / عبد الله الناصري

لمحة تاريخية عن نظام المحاماة في المملكة العربية السعودية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/ 38 وتاريخ 28/ 7/ 1422هـ

لم تكن المحاماة موجودة في المملكة العربية السعودية قبل تاريخ 28/ 07/ 1422هـ الموافق: 15/ 10/ 2001، لا من حيث اسمها (المحاماة) ولا من حيث أي تنظيم لها، والموجود الذي يجري العمل به هو ما ورد في نظام "تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية" الصادر عام 1372 هجرية (1952م) الذي نص على مهنة (الوكالات) وعلى أنها تمنح من خلال لجنة من ثلاثة قضاة تشكلها المحكمة ثم يصدرون قرارًا بالموافقة على الرخصة، هذا القرار يرفع لمحكمة التمييز للمصادقة عليه.. ولم يكن لها أي تنظيم عدا ما ورد في هذا النظام، وكان الوكلاء يعملون بموجب وكالاتهم فقط دون شروط، بعضهم يعمل بالترخيص والغالبية العظمى يعملون دون ترخيص بل دون أي مؤهلات أكاديمية..

ومنذ ذلك التاريخ وحتى صدور نظام المحاماة كانت علاقة الوكيل بالموكل محكومة بأحكام الفقه الإسلامي -الغنية بلا شك بكافة التفاصيل التي تحفظ حقوق جميع أطراف الوكالة- لكنها لا تنظر للمحاماة كمهنة مستقلة من حيث ما لها وما عليها.. بل تنظر لها من خلال أحكام الوكالة، ولا تنظر للوكيل كمحامٍ بل تنظر إليه كوكيل فحسب..

وهذا هو الفرق في نظرة النظام القضائي في المملكة للمحاماة بين السابق واللاحق، وهذه لمحة تاريخية عن نظام المحاماة وما صدر حوله من لوائح فرعية:

1) في العام 1422هـ الموافق 2001م صدر نظام المحاماة وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم م/ 38 في شهر 7 من عام 1422هـ.

2) بتاريخ 08/ 06/ 1423هـ صدرت اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة وفقًا لقرار وزير العدل رقم 9464.

3) بتاريخ 8-7-1436هـ صدر قرار مجلس الوزراء رقم 317 بالموافقة على تنظيم هيئة المحامين.

4) وفي 02/ 06/ 1438هـ صدر تعميم وزير العدل اعتبار الهيئة السعودية للمحامين جهة خبرة في تقدير أتعاب المحامين في المنازعات بين المحامين وعملائهم.

5) بتاريخ 08/ 08/ 1439هـ الموافق 24/ 04/ 2018م أصدرت الهيئة السعودية للمحامين لائحة اللجنة الاستشارية والتي من ضمن مهامها إبداء الرأي والتوصية في كل ما من شأنه تطوير المهنة.

6) وكذلك في 08/ 08/ 1439هـ الموافق 24/ 04/ 2018م أصدرت الهيئة السعودية للمحامين لائحة لجان المجتمع القانوني ولها عدة أهداف ومنها العمل على تلمس احتياجات المجتمع القانوني في مختلف مناطق المملكة.

7) بتاريخ 06/ 07/ 1441هـ صدر قرار وزير العدل رقم 2010186 بتشكيل لجنة باسم "اللجنة العليا لحماية مهنة المحاماة" برئاسة وكيل وزارة العدل وعضوية كل من الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين ومدير الإدارة العامة للمحاماة ومساعد الأمين للهيئة السعودية للمحامين تجتمع بشكل دوري وترفع تقريرًا عن أعمالها والنتائج والمعوقات والمقترحات كل ثلاثة أشهر.

8) بتاريخ 24/ 12/ 1442هـ صدر قرار معالي وزير العدل بالموافقة على قواعد السلوك المهني للمحامين.

9) بتاريخ 08 لعام 2024هـ الموافق شهر 02/ لعام 1446هـ أصدرت الهيئة السعودية للمحامين قواعد الخبرة والمشورة.

10) وفي شهر جمادى الأولى من العام 1446هـ الموافق شهر 11 من عام 2024م أصدرت الهيئة السعودية للمحامين القواعد المنظمة للتدريب القانوني.

11) وفي نفس الشهر وهو شهر جمادى الأولى لعام 1446هـ الموافق شهر 11/ 2024م أصدرت الهيئة السعودية للمحامين قواعد التطوع القانوني.

وبعد هذه اللمحة التاريخية لمهنة المحاماة في المملكة ندخل إلى الموضوع:

01

يشترط النظام التسجيل في الهيئة السعودية للمحامين، مما يوفر إطارًا رسميًّا للإشراف على الممارسة.

02

يمنح النظام المحامين استقلالية في أداء عملهم، ويوصي بتسهيل عملهم، مع حماية حقوقهم أثناء الترافع أمام المحاكم، مما يعزز دورهم في تحقيق العدالة.

03

كما يحدد النظام شروط ترخيص المحاماة، مثل الحصول على شهادة في القانون أو الشريعة، واجتياز فترة تدريب، مما يضمن تأهيل المحامين.

04

وفي عام 2013م، بدأت المملكة بمنح تراخيص المحاماة للمرأة بشكل رسمي، مما فتح المجال أمام المحاميات لممارسة المهنة، واليوم أصبحت المحاميات جزءًا مهمًّا من القطاع القانوني السعودي.

05

وفي العام 2019م وبموجب هذا النظام تأسست الهيئة السعودية للمحامين التي تعمل على تطوير المهنة، وتنظيم الفعاليات، وقد باشرت عملها بدعم المحاميات من خلال برامج تدريبية وفعاليات مخصصة لتعزيز دور المرأة في المهنة.

- الجدير بالذكر أن نظام المحاماة يسمح بإنشاء مكاتب وشركات محاماة مهنية، كما سمح بدخول مكاتب محاماة أجنبية للمملكة مما يعزز التنافسية..

عبد الله الناصري
مدير عام شبكة المحامين العرب

"تحضير الأسانيد" ملفات قانونية متميزة

إدراكًا من شبكة المحامين العرب لأهمية الوقت، فقد وفرت خدمة فريدة لعملائها تتمثل في إعداد "ملفات" متكاملة حول أي موضوع قانوني يطلبه عملاؤها، حيث تقوم الشبكة بالبحث في آلاف الملفات وحصر التشريعات ذات الصلة وجمعها من مصادرها الرسمية، ثم تقديمها في ملف وورد قابل للنسخ والتداول وجامع لكل ما يتعلق بالموضوع من تشريعات دون أن تتدخل بإبداء رأي قانوني أو ترجيح بين المستندات، حيث إنها ترى أن هذه الجوانب الاستشارية والفقهية ليست من اختصاصها..

"عبد الله الناصري"

في موسوعة "محامو الإمارات"

- تلقت شبكة المحامين العرب طلبًا من إحدى الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة حول (مدى جواز الطلاق الشفهي والتطبيقات القضائية الصادرة في هذا الشأن)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية بشأن جريمة الخلوة المحرمة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (السب والقذف الإلكتروني)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والتطبيقات القضائية المتعلقة بالتحريض على ارتكاب الجريمة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية المتعلقة بالمستفيد الحقيقي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية بشأن التحريض على الانتحار)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (التطبيقات القضائية بشأن استعمال القاضي حق الرأفة في القضايا الجنائية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والنصوص القانونية المتعلقة بجريمة الامتناع عن التبليغ عن الجرائم)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (منع استفادة المحكوم عليه من الخدمات الحكومية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص والأسانيد القانونية بشأن حجية الأمر بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (جزاء عدم الالتزام بالأحكام والأوامر القضائية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية بشأن جرائم التجمهر وأعمال الشغب)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأحكام القضائية المتعلقة بحالات نشوز الزوجة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية الصادرة بشأن تسهيل الاستيلاء على المال العام)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأحكام القضائية الصادرة بشأن الضرورة الإجرائية في الإجراءات الجنائية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الجزاءات الموقعة على المخالف حال امتناعه عن إزالة المخالفة بنفسه وعلى نفقته الشخصية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (المقصود بالمال المنقول في تعريف جريمة السرقة ومدى جواز أن يكون محلها مستندات)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأحكام القضائية الصادرة بشأن القرار السلبي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (نقل الإجراءات الجنائية ومدى جواز نقل إجراءات محاكمة المتهم إلى دولة أخرى)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (أحكام القضاء الدستوري بشأن مهنة المحاماة)

وقد تم إعداد بحث حول ما تضمنته القوانين الاتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة وما صدر من أحكام القضاء حول هذه الموضوعات في دولة الإمارات العربية وجمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

في موسوعة "محامو الكويت"

- تلقت شبكة المحامين العرب طلبًا من إحدى الجهات الحكومية في دولة الكويت حول (تجديد العقود وتمديدها وفقًا لقانون المناقصات)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (التخطي في الترقية كجزاء تأديبي لتعامل الموظف بما لا يتناسب مع آداب السلوك الوظيفي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (مدى جواز الكشف عن بيانات ومعلومات الورثة والقصر من باب التعاون بين الجهات الحكومية من عدمه)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والنصوص القانونية المتعلقة بتوقيع جزاء الحذف من السجل على متعهدي الخدمات المخالفين كجزاء للإخلال بالالتزامات المتعاقد عليها)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (ضوابط إنهاء عقد العمل من قبل صاحب العمل وإبرام عقد جديد)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والنصوص القانونية بشأن دعوى التعويض التي يرفعها المسافر المتضرر على شركة الطيران)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية المتعلقة باستحداث قسم أو إدارة جديدة في الجهات الحكومية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (القواعد الإجرائية والتشريعات ذات الصلة بالتحكيم الرياضي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية المتعلقة بمدة خدمة العامل التي يستحق عنها مكافأة نهاية الخدمة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (مدى قانونية إعفاء المستثمر من بند من بنود المزايدة)

وقد تم إعداد بحث حول ما تضمنته التشريعات والقوانين واللوائح في دولة الكويت وما صدر من أحكام القضاء حول هذه الموضوعات في دولة الكويت وجمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

في موسوعة "محامو المملكة"

- تلقت شبكة المحامين العرب من إحدى الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية طلبًا حول (التزام الموظف العام بسرية الوثائق والمحفوظات والمعلومات التابعة للجهات الحكومية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والنصوص النظامية المتعلقة بتسوية الأجور وعلاج تأخر صرفها)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (إجراءات بيع المال المحجوز العقاري والمنقول)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص النظامية والأحكام القضائية التي تناولت نظام المنافسات والعقود والمشاريع الحكومية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الضوابط النظامية للإعلان عن الوظائف الشاغرة بالهيئات والمؤسسات العامة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (مدى جواز عمل الموظف في القطاعين العام والخاص خارج أوقات الدوام لدى جهة عمل أخرى)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (ضوابط تسجيل الاجتماعات صوتية كانت أم مرئية داخل الجهة الحكومية أو مع الجهات الحكومية الأخرى أو الجهات الخارجية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (ضوابط سحب القرار الإداري المخالف للأنظمة واللوائح)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (حدود مسئولية المتعاقد مع جهة الإدارة في عقود الخدمات ذات التنفيذ المستمر حال انتهاء عقده)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص النظامية المتعلقة بحضور وانصراف شاغلي الوظائف العليا)

وقد تم إعداد بحث على موسوعة محامو المملكة بما تضمنته الأنظمة واللوائح والقرارات وما صدر من الأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية وفي جمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

"هكذا وردت في الأصل"
الأمانة في نشر التشريعات

إيمانًا من شبكة المحامين العرب بأن نشر التشريعات كما وردت في أصولها هو مسؤولية وأمانة، لذلك فإنها تنشر النصوص كما صدرت في الجرائد الرسمية دون تبديل أو تصرف، محافظةً على الأصل كما هو. وإذا تبين لباحثيها وجود أخطاء مطبعية أو مادية فإنها تنشر النص كما ورد في الأصل ثم تضع هامشًا على الكلمة أو العبارة التي ورد فيها الخطأ وتضع هذه العبارة التي هي عنوان هذه الصفحة (هكذا وردت في الأصل، وترى الشبكة...). سيتضمن كل عدد من هذه النشرة نماذج لهذه الأخطاء من كل دولة خليجية..

"عبد الله الناصري"

نبدأ هذا العدد بعرض نماذج من موسوعة "محامو الإمارات":

صدر قرار ولي عهد رأس الخيمة رقم 20 لسنة 2019 بشأن لائحة رسوم خدمات فحص المواد الغذائية ومنتجاتها ومياه الشرب

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق برقم وسنة قانون اتحادي رقم (28) لسنة 2001م بإنشاء هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس حيث أشير إلى رقمه وسنة الإصدار (38) لسنة 2011، وترى شبكة المحامين العرب صحته (28) لسنة 2001.

كما تضمن ذات القرار خطأ يتعلق بـقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2003م بإنشاء الهيئة الاتحادية للجمارك حيث أشير إلى سنة الإصدار (2002)، وترى شبكة المحامين العرب صحتها (2003).

كما صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية رقم (84) لسنة 2018 في شأن تنفيذ متطلبات الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973 ماربول وتعديلاتها وبرتوكولها لعام 1978 ومرافقها رقم (I) (II) (III) (IV) (V)

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق برقم قانون اتحادي رقم (11) لسنة 2006م حيث أشير إلى رقمه (20)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (11).

وصدر أيضًا قرار وزارة العدل رقم (107) لسنة 2015 بشأن لائحة الحكمين في دعاوى الطلاق

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق بسنة إصدار قانون اتحادي رقم (11) لسنة 1973 بتنظيم العلاقات القضائية بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد حيث أشير إلى السنة (1978)، وترى شبكة المحامين العرب صحتها (1973).

كما صدر مرسوم أميري رقم (22) لسنة 2008 بشأن حسابات ضمان التطوير العقاري في إمارة رأس الخيمة

وقد ورد في متن المرسوم خطأ يتعلق برقم مرسوم أميري رقم 2 لسنة 2005 بشأن إنشاء هيئة رأس الخيمة للاستثمار حيث أشير إلى رقمه (5)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (2).

صدر أيضًا قانون 5 لسنة 2006 بشأن تنظيم حفر آبار المياه الجوفية

وقد ورد في متن القانون خطأ يتعلق برقم قانون رقم (23) لسنة 1999م بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث أشير إلى رقمه (3)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (23).

كما صدر قانون اتحادي رقم (19) لسنة 2009 في شأن اعتماد الحساب الختامي للاتحاد والحسابات الختامية للجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2007م

وقد ورد في متن القانون خطأ يتعلق بسنة إصدار قانون رقم (11) لسنة 1999 بشأن إنشاء وتنظيم جامعة زايد حيث أشير إلى سنة إصداره (1993)، وترى شبكة المحامين العرب صحتها (1999).

خدمـــات العملاء

تؤمن شبكة المحامين العرب بأن تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية هو جزء من رسالتها، ولا يكتمل ذلك إلا بتوفير المساعدة الشخصية في الوصول إلى المعلومة المطلوبة، لذا خصصت الشبكة قسم "خدمات العملاء" ليكون عونًا في مساعدة الباحثين عن التشريعات، نعرض في هذه الصفحة جانبًا من الخدمات التي قدمها هذا القسم لعملاء الشبكة:

- رغب أحد عملاء موسوعة محامو المملكة في فتح خاصية النسخ والطباعة.
- تم خدمة عميل آخر على موسوعة محامو قطر طلب البحث عن حكم قضائي بإلغاء قرار التحكيم بمنح الفائدة حيث يُخالف النظام العام في قطر، وتم إفادته برابط الحكم المطلوب.
- ورد طلب عميل على موسوعة محامو عمان عن طريق واتساب الخدمة، حيث رغب في البحث عن الأحكام المتعلقة بالتعويض عن أجرة المثل الواردة في نص المادة ٥٥٢ من قانون المعاملات المدنية، وتمت الإفادة بريديًّا.
- كما تمت خدمة أحد عملاء موسوعة محامو المملكة طلب البحث عن التشريعات التالية، **وتمت إفادته بالروابط المباشرة المطلوبة:**

مرسوم ملكي رقم (م/19) وتاريخ 16/1/1446هـ بالموافقة على نظام الاستثمار.

الضوابط الخاصة باستثناء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من مدلول عبارة (غير السعودي) وفقًا لنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ 27/1/2025م

الضوابط الخاصة باستثناء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من مدلول عبارة (غير السعودي) وفقًا لنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ 27/1/2025م

- مرسوم ملكي رقم (م/ 84) وتاريخ 19/ 3/ 1446هـ بالموافقة على نظام ضريبة التصرفات العقارية.
- اللائحة التنفيذية وفقًا لآخر تعديل - قرار وزير المالية رقم (2569) وتاريخ 11/ 1/ 1444هـ بالموافقة على تعديلات اللائحة التنفيذية لضريبة التصرفات العقارية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (712) وتاريخ 15/ 2/ 1442هـ
- قواعد التسجيل والتصرفات العقارية في المدن الاقتصادية الصادرة بقرار هيئة المدن الاقتصادية وتاريخ يناير 2020م
- تعميم وزارة العدل رقم (13/ ت/ 8357) وتاريخ 16/ 5/ 1442هـ بشأن ضريبة التصرفات العقارية من المشترين في مزادات التنفيذ
- نظام التصرف في العقارات البلدية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 64) بتاريخ 15/ 11/ 1392هـ
- أمر سامي برقي رقم 5566/ م ب بتاريخ 17-8-1432هـ بشأن طلب عدد من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإذن لهم بالتصرف في العقارات التي يملكونها قبل مضي السنوات الأربع على شرائهم لها

- تمت خدمة عميل مشترك في خدمة الأسانيد القانونية بموسوعة محامو الإمارات طلب توضيح النصوص الواردة في تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي ومصر المقابلة للمادة 248 من قانون المعاملات المدنية، الصادر بالقانون الاتحادي رقم 5 لسنة 1985م، بنصها على أنه: "إذا تم العقد بطريق الإذعان وكان قد تضمن شروطًا تعسفية جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفي الطرف المذعن منها وفقًا لما تقضي به العدالة ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك". وقد تم إرسال طلبه إلى القسم المختص للرد على العميل بريديًّا.

في رحاب المعاهدات الدولية

قال الله تعالى في محكم كتابه:
(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ)

تجسد المعاهدات والاتفاقيات الدولية قاعدة كونية لعمارة الأرض وهي "توازن القوى" التي من خلالها يسود السلم بين الأمم وتقوم المصالح والمنافع بين الشعوب، وتنظم الحقوق الدولية وذلك من خلال آلاف الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها دول العالم فيما بينها وتحقق بموجبها هذا الرخاء العالمي..
ولأن الاتفاقيات والمعاهدات تعتبر جزءًا من القانون المحلي لكل دولة متى ما صادقت الدولة عليها فقد أنشأت شبكة المحامين العرب موسوعة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية على الإنترنت تحتوي على ما يزيد على اثنتي عشرة ألف وثيقة دولية ما بين اتفاقية ومعاهدة قديمة وحديثة مستندة في ذلك على المصادر الأممية العالمية.. من خلال هذه النافذة نعرض مع كل عدد جانبًا من تطبيقات القضاء لهذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

"عبد الله الناصري"

اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي

(المحررة بمدينة الرياض في السادس من نيسان/ إبريل 1983)
اعتمدها مجلس وزراء العدل العرب في دورتـه الأولـى بالقرار رقـم
(1/ د 1 – 23 / 6 / 1403 هـ - 6/ 4/ 1983م)، ودخلت حيـز النفاذ بتاريخ 30/ 10/ 1985

بقلم الأستـاذة/ سمر نجم الدين

تُمثّل هذه الاتفاقية ركيزة أساسية لتعزيز التعاون القانوني والقضائي بين الدول العربية. كما تجسّد مبادئ الترابط بين الدول العربية في مختلف المجالات القضائية، مع استلهام مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقّعت الاتفاقية من قبل جميع الدول الأعضاء عدا كل من: جمهورية مصر العربية والتي انضمت إليها لاحقًا بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 278 لسنة 2014 وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية. ووفقًا للمادة (72) منها تحلّ هذه الاتفاقية بالنسبة للدول التي صادقت عليها محل الاتفاقيات الثلاث المعقودة عام 1952 في نطاق جامعة الدول العربية بشأن: الإعلانات والإنابات القضائية، وتنفيذ الأحكام، وتسليم المجرمين.

وقد تمّت الموافقة على التعديل المقترح من المملكة العربية السعودية للمادة (69) من الاتفاقية بموجب قرار مجلس وزراء العدل العرب رقم (ق 258/ د 13– 26/ 11/ 1997).

- تهدف الاتفاقية إلى تنظيم وتيسير التعاون القضائي في مجالات متعددة، منها: تسليم المتّهمين والمحكوم عليهم، والإنابات القضائية، وتنفيذ الأحكام والإعلانات القضائية، وتبادل المعلومات القانونية والقضائية. وتطبق هذه الاتفاقية على القضايا المدنية والتجارية والإدارية والأحوال الشخصية، بالإضافة إلى القضايا الجزائية.

ومع ذلك، حددت الاتفاقية حالات معينة يُرفض فيها تنفيذ الحكم، كأن يكون الحكم مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلامية أو الدستور أو النظام العام في الدولة المطلوب إليها التنفيذ. كما يُرفض التنفيذ إذا كان الحكم غيابيًّا ولم يُعلن الخصم المحكوم عليه إعلانًا صحيحًا. أو إذا كان النزاع محلاً لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي به.

- تتضمن الاتفاقية (72 مادة) وتنص المادة (25) في الفقرة (ب) منها:- "مع مراعاة نص المادة (30) من الاتفاقية، يعترف كل من الأطراف المتعاقدة بالأحكام الصادرة عن محاكم أي طرف متعاقد آخر في القضايا المدنية بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالحقوق المدنية الصادرة عن محاكم جزائية، وفي القضايا التجارية والقضايا الإدارية وقضايا الأحوال الشخصية، الحائزة لقوة الأمر المقضي به وينفذها في إقليمه وفق الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في هذا الباب، وذلك إذا كانت محاكم الطرف المتعاقد التي أصدرت الحكم مختصة طبقًا لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه الاعتراف أو التنفيذ أو مختصة بمقتضى أحكام هذا الباب، وكان النظام القانوني للطرف المتعاقد المطلوب إليه الاعتراف أو التنفيذ لا يحتفظ لمحاكمة أو لمحاكم طرف آخر دون غيرها بالاختصاص بإصدار الحكم."

- **ومن التطبيقات القضائية لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي:**

قضت محكمة التمييز بدبي في الطعن رقم 49 لسنة 2025 بتاريخ 19 مارس 2025 بأنه: "المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مُفاد نص المادتين 222، 225 من قانون الإجراءات المدنية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 42 لسنة 2022 أن أحكام المعاهدات... ⓘ

الفقه القانوني كما تصوغه المحاكم العليا

تولي شبكة المحامين العرب أهمية قصوى للتطبيق القضائي للقانون، كما أن الاجتهادات القضائية في المحاكم العربية يكمل بعضها بعضًا ويستفيد بعضها من بعض، لذلك أنشأت أول موسوعة إلكترونية للأحكام الصادرة من المحاكم العليا في مصر ودول الخليج، ولاحقًا -إن شاء الله- ستضاف أحكام المحاكم العليا في دول عربية أخرى، وترى الشبكة أن أحكام المحاكم العليا ثروة قانونية وقضائية عظيمة حافلة بكل ما يحتاج إليه الباحث الأكاديمي والمحامي والقاضي.. وأن تنوعها يثري المعرفة العربية المتراكمة في فروع القانون. وتنشر الشبكة من خلال هذه الصفحة نماذج من التطبيق القضائي للقانون بما يعزز التطبيق الصحيح للقاعدة القانونية ويثري العمل القانوني والبحثي.

"عبد الله الناصري"

الفصل التعسفي للعامل
في قضاء محاكم مجلس التعاون الخليجي ومحكمة النقض المصرية

بقلم الأستاذ/ أحمد أمين

أولت التشريعات العربية، والخليجية بشكل خاص، اهتمامًا كبيرًا بحماية العاملين من الفصل التعسفي وإنهاء خدمة العمال دون سبب مشروع، وانتهاك حقوق العمال.

في المملكة العربية السعودية نصت المادة الثمانون من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/51 بتاريخ 23/8/1426هـ على أنه:

"لا يجوز لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة العامل، أو إشعاره، أو تعويضه، إلا في الحالات الآتية، وبشرط أن يتيح له الفرصة لكي يبدي أسباب معارضته للفسخ:

1- إذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل أو المدير المسؤول أو أحد رؤسائه أو مرؤوسيه أثناء العمل أو بسببه.

2. إذا لم يؤدِّ العامل التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل أو لم يطع الأوامر.

3. إذا ثبت اتباع العامل سلوكًا سيئًا، أو ارتكابه عملاً مخلاً بالشرف أو الأمانة.

4. إذا وقع من العامل -عمدًا- أي فعل أو تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل، بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالحادث خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه.

5. إذا ثبت أن العامل لجأ إلى التزوير ليحصل على العمل.

6. إذا كان العامل معينًا تحت الاختبار.

7. إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من ثلاثين يومًا خلال السنة العقدية الواحدة أو أكثر من خمسة عشر يومًا متتالية، على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرين يومًا في الحالة الأولى وانقطاعه عشرة أيام في الحالة الثانية.

8. إذا ثبت أن العامل استغل مركزه الوظيفي بطريقة غير مشروعة للحصول على نتائج ومكاسب شخصية.

9. إذا ثبت أن العامل أفشى الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالعمل الذي يعمل فيه."

أما قانون العمل المصري رقم (12) لسنة 2003 فقد نصت المادة رقم (69) -المقابلة للمادة (148) من قانون العمل الجديد رقم (14) لسنة 2025- على:

"لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأ جسيمًا، ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات الآتية:

1- إذا ثبت انتحال العامل لشخصية غير صحيحة أو قدم مستندات مزورة.

2. إذا ثبت ارتكاب العامل لخطأ نشأت عنه أضرار جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالحادث خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه.

3- إذا تكرر من العامل عدم مراعاة التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العمال والمنشأة -بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلنة في مكان ظاهر- رغم التنبيه عليه كتابة بمراعاة ذلك..." ⓘ

علمتني المحاماة بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري

يسرني في الصفحة الأخيرة من هذه النشرة أن أضع بين يدي القارئ الكريم بعض ما تعلمته واستفدته من مهنة المحاماة وذلك لإيماني بأهمية تبادل الخبرات ونقل التجارب.. بعض هذه الموضوعات تجارب ومواقف وبعضها خواطر..

سمعة المحامي هي رأس ماله.. وأصوله هي ملفات قضاياه

- في عالم المحاماة، لا يمتلك المحامي مصانع ولا عقارات، إنما يمتلك شيئًا واحدًا أهم من كل هذه الأشياء، يمتلك سمعته..
السمعة هي رأس المال الذي لا يُشترى ولا يُباع، بل يُبنى عبر سنوات من الكفاح، ويُختبر عند كل منعطف، وقد ينهار في لحظة واحدة إن خان الأمانة أو زلّ لسانه في غير موضعه.
- وإن كانت سمعة المحامي هي رأس ماله، فإن ملفات القضايا التي تراكمت في مكتبه هي أصوله التي تشهد على تاريخه. فهي ليست مجرد أوراق مكدسة، بل هي توثيق لاجتهاده، وفكره، ومبادئه. كل ملف منها يحمل قصة، وكل قصة تحكي فصلاً من مسيرة مهنية لا تُقاس بعدد القضايا، بل بمدى الأثر الذي تركه في حياة موكليه.
- المحاماة مهنة كرامة وقيم. تبنى على الصدق، والالتزام بالقيم، والحرص على احترام القانون في كل شؤون حياته.
- يُروّج بعضهم لنفسه عبر وسائل الإعلام المختلفة أو وسائل التواصل.. إلخ هذه الأساليب وإن كانت قد تجذب صغار العملاء إلا أنها لا تكسب المحامي ثقة كبار العملاء الذين يصنفون مثل هذه الوسائل على أنها مجرد ترويج..
- احذر أيها الزميل أن يكون ضميرك هو خصمك اللصيق بك، وأن يكون قلمك هو شاهد الإثبات ضدك يوم العرض والحساب، وأن حقوق العباد التي تكون سببًا في ضياعها ستسمع وليس هناك مدة لسقوطها..
- يزرع المحامي تصالحه مع ضميره حين يرفض قضية عرضت عليه مع أتعاب مجزية فعلم من أوراقها وترسخ في نفسه أنه ليس فيها وجه حق.

- سمعة المحامي عزيزة ليست سهلة ولا تشترى بالمال وإنما بقيم المحاماة الراسخة وأولها الخوف من الله ومراعاة محكمة الآخرة، وهي سلوك يبدأ من داخل النفس وينمو بصمت وعلى المدى الطويل.
- إياك أيها الزميل أن تشتهر من خلال قضايا مرفوضة اجتماعيًّا، شهرتك من خلال هذه القضايا شهرة ملوثة لا تكسبك الاحترام في المجتمع.
- إياك أن تُدخل نفسك في نزاعات لا شرف فيها ولا منفعة إلا الأتعاب الكبيرة، فالمحامي الحكيم يعرف متى يعتذر عن قضية قبل أن تغرقه في وحلها.
- إياك أن تكون بوقًا لموكلك، تردد ما يقول دون فحص أو تمحيص، فالمحامي شرفه في صدقه قبل أن يكون في لسانه، وإذا كنت تعلم كذب ما يقوله لك فلا تتصور أن ترديدك لكلامه سيعطيك حصانة من قوله تعالى (ولا تكن للخائنين خصيمًا)
- إياك أن تُخدع ببريق الإعلام ومجالس الشهرة، الإعلام يزول أثره سريعًا ويبقى ما قمت به صفحة في تاريخك لا يمكنك محوها.
- إياك أن تدخل المحاكم بغير عُدة علمية أو فنية، فالمحامي الذي يواجه خصومه بلا سلاح المعرفة كمن دخل معركة بسيف من خشب.

الخاتمة:

تذكر واستيقن في قرارة نفسك أن المحاماة ليست مجرد وكالة، بل هي أكبر وأسمى وأشمل هي رسالة، ورسالة المحامي تبدأ من احترام نفسه، وتنتهي بحماية حقوق الآخرين. وبين البدء والنهاية، عليه أن يُدرك دائمًا أن كل كلمة يقولها، وكل خطوة يخطوها، إما تبني جدارًا في صرح سمعته، أو تُحدث فيه شرخًا يصعب ترميمه.

تذكر أن الوقت هو بضاعتك التي تبيعها لمن يحتاجون خدمتك..

عبد الله الناصري
مدير عام شبكة المحامين العرب